

الرقم : ١٥٩٥١ / ٢٠٠٣

عمان في : ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٣

ver
C

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحرم
عمان - الاردن

مستثمار والتمويل الأكرم

الموضوع ٤ : قرار النائب العام بتوزيع (٣٥) مليون دينار

٢٠٠ والمتعلق بقضية

تَحِيَّه وَاِحْتِرَامًا ،،

DISCLOSURE - JIFB- 27/10/2003

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٣٩٦٢/١/٢ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩، الذي تم نشره بالصحف لتوزيع حوالي ٣٥ مليون دينار على البنوك الثلاث البنك الأردني للاستثمار والتمويل والبنك الاهلي وبنك الاردن والخليج وحصلنا من هذا التوزيع مبلغ -/١٤٤٥٨٣٧ دينار ونرجو العلم بما يلي :-

لقد تم دفع مبلغ ١١,٤٤٥,٨٣٧ دينار (إحدى عشر مليوناً وأربعمئة وخمسة وأربعون ألفاً وثمانمئة وسبعة وثلاثون دينار) بموجب كتاب النائب العام لمحكمة أمن الدولة رقم ٨٢٥/٢٠٠٢/ن/٢٠٠١ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ .

وبالإضافة إلى ما جاء أعلاه فإن البنك أقام الدعوى على المعنيين وحصل على حكم من محكمة بداية عمان وقد استأنف القرار وقام البنك بالحجز على أملاكهم وأسهمهم ويعمل على متابعة الإجراءات القانونية .

ويعمل البنك على بناء المخصصات اللازمة لاستيعاب أية تبعات تنتج عن هذه الديون وسيتمكن البنك من استيعابها بحيث تصدر شهادة المدقق الخارجي دون أي تحفظ في نهاية عام ٢٠٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام

باسمِ جردانہ

مرفق : صورة من



القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية

مديرية القضاء العسكري

نيابة أمن الدولة

بسم
صفحة
البنك الأردني
للاستثمار والتمويل

الرقم : ٨٢٥ / ٢٠٠٢ / ن

التاريخ : شعبان ١٤٢٤

تشرين الأول ٢٠٠٣

سعادة رئيس مجلس إدارة البنك الأردني للاستثمار والتمويل الأكرم

إشارة الى قرار الحكم رقم ٢٠٠٣/٩٢٣ والصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٧ والمتعلق بقضية التسهيلات المصرفية / مجد سامي الشمايلة وشركاه.

١. أرجو اعلامكم بأن حصة البنك الأردني للاستثمار والتمويل من الأموال المحصلة تبلغ ٨٣٧ر٤٤٥ر١١ دينار تفاصيلها كما يلي:

البيان	دينار
تدفع بموجب شيك مدير	٩١١ر١٦٨ر٩
مبالغ برسم التحصيل (تدفع لكم بعد تحصيلها)	١٦٨٤ر٧٨٤ر١
قيمة قطعة الأرض رقم ٢٠٤٤ حوض ١٣ من أراضي عمان - الشميساني المسجلة باسم أيمن سامي الشمايلة	٣٢١ر٤٢٠
قيمة قطعة الأرض رقم ٢٤ حوض طور العقاب رقم ٢٤ من أراضي وادي موسى - معان المسجلة باسم أيمن سامي الشمايلة	١٥٣ر٨٢٥
قيمة قطعة الأرض حوض ٣ من أراضي السلط - جلعاد المسجلة باسم ليلى سالم حداد	١٧ر٠٠٠
المجموع	٨٣٧ر٤٤٥ر١١



القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية

مديرية القضاء العسكري

يُشع
هــة
البنك الأردني
مركزاً

تسجيل المبالغ المذكورة سابقاً لحسابات المذكورين أدناه:

البيـان	دينـار
مجد سامي الشمايلة وذوي الصلة به	٧٢٤ر٦٧٣
بدر محمد سعيد الهرش وذوي الصلة به	٣١٣ر٧٧٢
المجموع	١١ر٤٤٥

٣. لإجراء اتكم وإعلامي تنفيذ مضمون هذا الكتاب خطياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب العام لمحكمة أمن الدولة
اللواء القاضي العسكري مأمون الخصاونة

نسخة :

- دولة رئيس الوزراء الأفخم - للتفضل بالإطلاع لطفاً .
- معالي محافظ البنك المركزي الأردني الأكرم .

JORDAN SECURITIES COMMISSION



Ref. No.

Date

هيئة الأوراق المالية

الرقم ٢٩٦٩/١١/٩

التاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩

الموافق

السادة/ البنك الأردني للاستثمار والتمويل المحترمين

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى ما جاء في الصحف الصادرة صباح هذا اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٣/١٠/٩ بخصوص قرار النائب العام لمحكمة أمن الدولة توزيع (٣٥) مليون دينار من الأموال المحصلة في قضية التسهيلات على البنوك ذات العلاقة.

وعملاً بأحكام المادة (١٠) من تعليمات الإفصاح والتي تنص على ما يلي: - " على اشركة المصدرة إغلام الهيئة دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة والإعلان أو التصريح فوراً عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث هامة من المحتمل أن تؤثر على ربحية اشركة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها....".

أرجو تزويدنا بالمعلومات المتوفرة لديكم فيما يتصل بهذا الخبر وبيان مدى تأثير ذلك على الوضع المالي للبنك وذلك بالسرعة القصوى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


الدكتور بسام السكاكيت

رئيس هيئة الأوراق المالية

نسخة :- البنك المركزي الأردني

بورصة عمان

الرقم: ١٣٩٧٧/٢٠٠٣

عمان في : ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٣

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية المحرم
عمان - الاردن

DISCLOSURE - JIFB - 27/1/2003

تَحِبُّهُ وَاحْتِرَامًا ،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٢٩٩٣/١/٢ و ٤١٨٤/١/٢ تاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٣ و ١٩/١٠/٢٠٠٣ على التوالي والمتعلقة بتحفظ مدقق الحسابات حول التسهيلات الائتمانية المشكوك فيها فإننا نرجو إعلامكم ما يلي :-

١- نتيجة لكون القضية ما زالت تحت المتابعة من قبل السلطات الحكومية الأردنية وافق البنك المركزي على تعليق النتائج المالية لحين البت وتقديم القضية للمحاكم ، ونتيجة لعدم ظهور نتائج التحقيق في القضية وجد المدقق أنه من المناسب التحفظ على التسهيلات الخاصة بها لحين ظهور نتائج التحقيق .

٢- إن شهادة المدقق الخارجي لعام ٢٠٠١ أدرجت التحفظ على هذه التسهيلات كما أشير إليه أعلاه وقد استمر التحفظ خلال حسابات عام ٢٠٠٢ لعدم ظهور نتائج التحقيق .

٣- وقد تم معالجة التسهيلات المصرفية بالتشاور والتنسيق وبموافقة البنك المركزي ووافق البنك المركزي على عدم رصد أية مخصصات لهذه التسهيلات لعدم معرفة آثارها ولعدم ظهور نتائج التحقيق .

٤- ونتيجة لدفع مبلغ -/٨٣٧,٤٤٥,١١ دينار لبنكنا من قبل النائب العام لمحكمة أمن الدولة بالإضافة إلى أن البنك يعمل على بناء المخصصات اللازمة لاستيعاب أية تبعات تنتج عن هذه الديون حيث سيتمكن من إستيعابها بحيث تصدر شهادة المدقق الخارجي دون أي تحفظ في نهاية عام ٢٠٠٣ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

المدير العام

باسل جردانة